المشاركة المصرية الأوروبية التجارية ومشكلاتها

رؤية جغرافية

دكتورة/ هالة محمد أبو العنين متولي

مدرس الجغرافيا الاقتصادية

معهد الدراسات الأدبية – الإسكندرية

تعد التجارة الخارجية من العناصر المهمة المؤثرة في السلوك السياسي للدول، كما تمثل مؤشراً يعتد به لقياس قوتها الاقتصادية والسياسية. لذا فهي تعد ضمن منظومة علاقة الدولة بغيرها من الدول، ونصيبها من التجارة الدولية يتحدد بهذه العلاقة ومدي قوتها أو ضعفها، ولكل دولة نصيب في التجارة العالمية من خلال صادراتها وارداتها التي تحتاجها من الدول الأخرى سواء التي تجاورها جغرافياً أو التي تشاركها منظومة التجارة طبقاً لاتفاقيات دولية وإقليمية تحدد الدولة من خلالها حجم صادراتها وارداتها ومدي توازن الميزان التجاري لها (www.worldtrade.com).

ولقد ارتفع حجم التجارة الخارجية لمصر بشكل ملحوظ خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وذلك لتحقيق بعضاً من المزايا المطلقة في صادرات بعض السلع والمنتجات كالقطن طويل التيلة، والفواكه وبخاصة الموالح والبترول الخام وغير ذلك من السلع التي تحقق منها لمصر ودخلها قيمة مضافة من الناتج القومي الإجمالي من العملات الصعبة، بالإضافة إلى توفير سلع تحتاجها مصر، ويزيد الطلب عليها في السوق الدولي كالقمح والسلع الغذائية والسلع الإنتاجية. كما تحاول مصر خفض الميزان التجاري الذي ليس في صالحها بتقليل الواردات وزيادة الصادرات، لأن الميزان التجاري ترتفع فيه الواردات عن الصادرات في علاقاتها الدولية ومنها الاتحاد الأوروبي؛ فيما يؤثر على الأوضاع السياسية لمصر إقليمياً ودولياً.

مبادرة البحر المتوسط..

لقد بدأت مبادرة البحر المتوسط أو الشراكة الأورومتوسطية أو (يوروميد)أو كما يطلق عليها عمليه برشلونة عام ١٩٩٥م كبداية للشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية ,وقد نظمت هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط وقد اقترحت تلك الشراكة أسبانيا في مؤتمر برشلونة لتضم بجانب الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط في جنوب غرب أسيا (لبنان, سوريا, إسرائيل, الأردن، السلطة الفلسطينية, تركيا) ودول شمال أفريقيا (مصر, ليبيا، تونس، الجزائر, المغرب, موريتانيا) بجانب دول جنوب أوروبا (البوسنة والهرسك، ألبانيا،كرواتيا، موناكو، الجبل الأسود، وانضمت مالطة وقبرص عام ٢٠٠٤م) .

ولقد وضع المؤتمر شرط من أجل التبادل التجاري وهذه الشروط تمثل مبادئ وأسس منها تعزيز العلاقات بين دول الشراكة الاورومتوسطية، نشر الأمن والاستقرار السياسي،تعزيز الديمقراطية

وحقوق الإنسان، ولقد كانت هذه الشراكة المبادرة الحقيقية التي أتت ثمارها في توقيع بروتوكولات التعاون التجاري المنظور وغير المنظور مع دول الاتحاد الأوروبي (John, S., 2011, p.112).

أسباب اختيار الموضوع:

لقد نال موضوع الشراكة المصرية الأوروبية عدة اتجاهات، ونركز هنا على الاتجاه التجاري ومشكلاته بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً أن هذه الشراكة تأثرت بالعلاقات السياسية والأوضاع الاقتصادية بين الجانبين، لذا من أبرز أسباب اختيار الموضوع:

١. محاولة قياس البعد الزمني وإطاره في العلاقة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي.
٢. تباين الوزن النسبي لحجم المبادلات التجارية فيما بينهم داخل منظومة التجارة العالمية وخصوصاً لمصر.
٣. التباين في حجم التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي.
٤. اختلاف الوزن الحجمي والنسبي للتركيب السلعي التي تدخل في منظومة التجارة بين الجانبين.

أهداف البحث:

تتعدد أهداف دراسة موضوع الشراكة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي ومنها:

١. محاولة تحديد العلاقة بين الجانبين زمنياً ومكانياً.
٢. تحديد طبيعة الميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي.
٣. دراسة الاختلافات المكانية في العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي.
٤. تقييم الصادرات المصرية من حيث الأهمية النسبية ومدي التركز والتدفق للسلع.
٥. تقيم الواردات وتحديد مدي تأثيرها على الميزان التجاري في العلاقات الخارجية لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي
٦. تحديد.أهم المشكلات في الشراكة ومقوماتها وعلاجها

مناهج الدراسة وأساليبها:

تتمثل منهجية البحث والدراسة في عدة مداخل بحثية تندرج تحت المنهج الوصفي العام في الدراسات الجغرافية، وأبرز هذه المداخل أو المناهج المنهج الموضوعي الذي يحدد اتجاه الدراسة في العلاقات المصرية والاتحاد الأوروبي وهو الاتجاه التجاري والتجارة الدولية بين الجانبين باعتباره من الموضوعات المهمة نظراً لقدم العلاقة التجارية بين مصر وأوروبا وبخاصة في العصر الحديث، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج الإقليمي حيث دراسة العلاقة المكانية في النشاط التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي داخل الحيز الجغرافي لحوض البحر المتوسط ودول إقليم غرب أوروبا، كما تم الاستعانة بالأسلوب التحليلي حيث تحليل العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد باعتبارها شراكة في العلاقات التجارية ومدي تأثيرها على العلاقات السياسية والمشكلات والمعوقات التي تؤثر على هذه الشراكة.

أما أساليب الدراسة فتتنوع ما بين أساليب كمية وإحصائية في جدولة البيانات وتفسيرها واستخدام معاملات تخص النظم التجارية، بالإضافة إلى الأسلوب الكارتوجرافي في تحديد البعد الزمني والمكاني في العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي، والاستعانة بالأشكال البيانية الوصفية والتحليلية لموضوع البحث لبيان مدي نقاط الضعف والقوة في الشراكة المصرية الأوروبية التجارية، وبيان مدي اتجاه هذه الشراكة خلال الفترة القادمة.

محتوي البحث:

تحتوي الدراسة على النقاط التالية:

أولاً: البعد الزمني للشراكة المصرية الأوروبية.

ثانياً: تطور قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: الواردات المصرية بين دول الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي.

خامساً: مشكلات و مستقبل الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي دراسة وافية لهذه العناصر.

أولاً: البعد الزمني للشراكة المصرية الأوروبية:

يرجع التعاون المصري الأوروبي في مجال التجارة والنواحي الاقتصادية إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين حينما أنشأت الجماعة الأوروبية نظماً في مجال التبادل التجاري والمساعدات المالية "القروض"، وأبرمت الجماعة الأوروبية عدد من الاتفاقيات التجارية مع المشرق العربي ممثلة في دول

مصر والأردن وسوريا ولبنان وذلك عام ١٩٧٧م. وقد تضمنت الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري تقديم إعفاءات للصادرات الصناعية لهذه الدول عند دخولها أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية من الرسوم الجمركية، وخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية التي تصدرها هذه الدول ومن بينها مصر إلى الجماعة الأوروبية.

وقد أبرمت اتفاقيات شراكة مصرية –أوروبية تجارية واقتصادية منذ ٢٥ يونيه عام ٢٠٠١م، وقام مجلس الشعب المصري ودول الاتحاد الأوروبي بالتصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤م، وقد نصت المادة الأولي من الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية:

- توفير إطار ملائم لحوار سياسي بين الطرفين.
- توفير الظروف لتحرير التجارة من السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.
- تنمية التعاون في المجال التجاري والصناعي والطاقة.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن أي منذ أربعين عاماً أو يزيد يولي الاتحاد الأوروبي في شراكته مع مصر أهمية كبيرة خصوصاً في مجال تجارة السلع وخاصة الزراعية والسلع المصنعة وفي مجال الطاقة حيث يعتمد الجانب المصري على نقل التكنولوجيا من الاتحاد الأوروبي إلى مصر، بجانب أن تستفيد مصر من القروض الميسرة من الاتحاد لاستغلالها في مجال الاستثمار.

ويمثل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٣٣ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٠، حيث تمثل مصر شريكا مهما لدول الاتحاد الأوروبي (www.eu-delegation.org.eg)، كما يمثل السوق الأوربي ٧٦% من حجم الحركة السياحية الوافدة إلى مصر منذ عام ٢٠١٠م، كما تمثل حركة التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي من ٣٥% إلى ٤٠% من النشاط التجاري لمصر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠م وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية الشراكة منذ عام ٢٠٠٤م.(مجلس الوزراء،تقارير تجاره مصر الخارجية،٢٠١٠م) وعلى الرغم من ارتفاع نسبه التجارة الخارجية لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي إلا إن الوزن النسبي في التجارة يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للتجارة مع السوق الأفريقي الذي تصل حجم التجارة إلى -١٥.٧%، والسوق الآسيوي ٣٣.٣% حيث معظم واردات مصر من هذا السوق وخصوصا الصين.

وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تم توقيع اتفاقيات على عشرة مشروعات في قطاعات النقل البحري والجوي لخدمة حركة التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وتم ذلك بنحو ١٠ مليارات يورو لتحسين خواص هذه الوسائل. وفي أواخر عام ٢٠١٢ وقعت مذكرة شراكة وتفاهم بين مصر والاتحاد الأوروبي

على تسهيل نقل النفط والغاز الطبيعي من مصر إلى أوروبا، إذ أن مصر هي سادس أكبر مورد للغاز الطبيعي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

لقد تأثرت العلاقات المصرية الأوروبية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على عام٢٠١٣ حيث انخفضت الصادرات المصرية بما يعادل ٤١%،وانخفضت الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي بما يعادل ٤٤%من جمله الواردات من جمله الاتحاد الأوروبي،وتم تجميد كل المساعدات من دول الاتحاد لمصر وخصوصا عقب ثوره ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣i

وأبرز دول الاتحاد الأوروبي التي خفضت المساعدات والتجارة الخارجية بينهم وبين مصر المملكة المتحدة وأسبانيا والبرتغال وفرنسا وألمانيا، وذلك بسبب تصور الغرب بأن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ هي انقلاب على الحكم في مصر،وحتى يتم توضيح ذلك بإجراء عدة خطوات من شأنها إعادة طريق الديمقراطية في مصر من خلال وضع خارطة طريق لنظام الحكم والحياة السياسية والبرلمانية والاقتصادية في مصر،مما ينعكس بالإيجاب على العلاقات المصرية الأوروبية، بما يسمح بعودة الحركة التجارية إلى طبيعتها قبل الأحداث السياسية الأخيرة

الوزن النسبي لتجاره مصر مع الأسواق العالمية عام ٢٠١٣ م:

لقد اختلف الوزن النسبي في العلاقات التجارية بين مصر والأسواق العالمية في التجارة الدولية ومنها السوق الخاص بالاتحاد الأوروبي وسوق الأسيان،والعربي،والسوق الأمريكي، والأفريقي،والسوق اللأوروومتوسطى

ويتضح من الجدول (١) والشكل (١) أن حجم التبادل التجاري بين مصر والأسواق العالمية قد بلغ ١٠٨ مليون دولار للفترة (١٩٩٠ _٢٠١٠م) حيث استأثر السوق الأسيوي بأعلى نسبة تبلغ ٣٣.٣% من جملة وحجم التبادل التجاري بين مصر والأسواق العالمية للتجارة الدولية بنحو ٣٦ مليون دولار وخصوصا من دول الصين،وسنغافورة، وإندونيسيا،والهند ,واليابان ,ثم يليه السوق الأوروبي بنسبه ٣٠.٦% وبحجم تبادل تجارى قدره ٣٣ مليون دولار ثم السوق الأفريقي بحجم تبادل تجارى قدره ١٧ مليون دولار وبنسبه ١٥.٧%ثم السوق الأمريكي وخصوصا دول أمريكا اللاتينية ,شيلي،فنزويلا،البرازيل بحجم تبادل قدره ١٢ مليون دولار بنسبه ١١.١%,وأخيرا السوق العربي ١٠ مليون دولار وبنسبه ضئيلة قدرها ٩.٣%من حجم التبادل التجاري لمصر مع الأسواق التجارية العالمية.

جدول(١) الوزن النسبي للتجارة الدولية لمصر مع الأسواق العالمية خلال (١٩٩٠ :٢٠١٠)

الأسواق العالمية	حجم التبادل التجاري مع مصر (مليون دولار)	%
سوق الاتحاد الأوروبي	٣٣	٣٠.٦
السوق الأسيوي	٣٦	٣٣.٣
السوق الأمريكي	١٢	١١.٢
السوق الأفريقي (الكوميسا)	١٧	١٥.٧
السوق العربي	٥	٤.٦
السوق الأورومتوسطى	٥	٤.٦
الجملة	١٠٨	١٠٠

المصدر:مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، بيانات الفترة ١٩٩٠_٢٠١٠م.

يولى الاتحاد الأوروبي منذ شراكته مع مصر أولوية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية منذ عام ٢٠٠٤م، حيث وضع جدولا زمنيا في الإصلاح الاقتصادي ومنها خفض الدعم تدريجياً، ومنح القروض الميسرة للاستثمارات وخصوصاً في مجال الطاقة المتجددة، واتخاذ الاتحاد الأوروبي ومفوضيته خطوات فعلية لمساندة جهود التنمية في مصر منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام٢ ٢٠٢م بشرط الإصلاحات السياسية فيها.

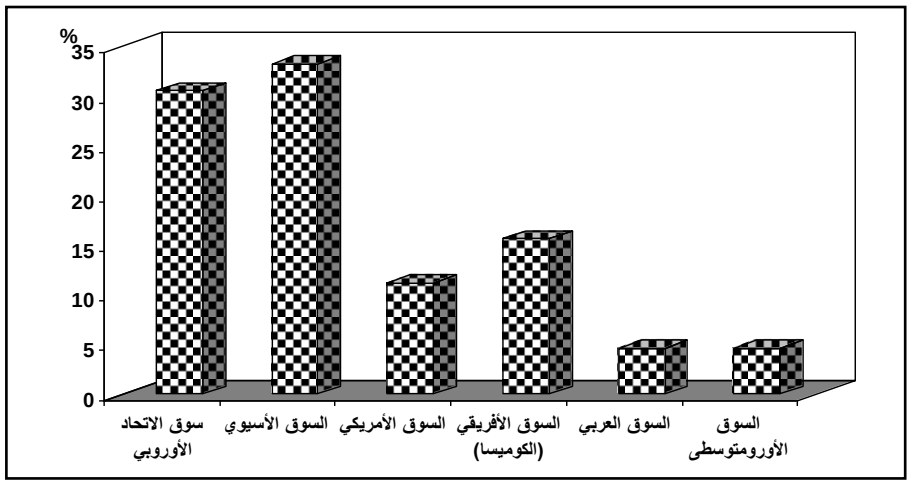

شكل (١) التوزيع النسبي للتجارة مصر الدولية مع الأسواق العالمية خلال (١٩٩٠ :٢٠١٠)

ثانياً: تطور قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي:

تعد الصادرات المصرية الأداة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لمصر، وهذه الصادرات ومكوناتها من السلع والمنتجات تستأثر باهتمام الحكومات المصرية منذ تكوين الاتحاد الأوروبي لتوفير النقد الأجنبي، ويرفع قيمة الناتج القومي لمصر لدعم المشروعات التنموية. وتحاول الحكومات المصرية زيادة الموارد الإجمالية لها من النقد الأجنبي ورفع مستوي العودة لمنافسة

منتجات الدول الأخرى في السوق الأوروبي. كما تحاول مصر زيادة حجم الصادرات لدول أوروبا للتوازن مع حجم الواردات التي تفد من هذه الدول أوروبا. وفيما يلي دراسة للصادرات المصرية للسوق الأوروبي.

١) تطور قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي:

اتسمت الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي بالتذبذب السنوي وعدم الثبات من فترة لآخري، وذلك يرتبط بالتغيرات السياسية والاقتصادية؛ كتوقيع الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي وبخاصة اتفاقية الشراكة في يونيه ٢٠٠٤م لتحديد نوع السلع المطلوبة في السوق المصري والأوروبي، وتحديد كمياتها وحجمها، ناهيك عن العلاقات السياسية والجيدة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي التي تؤثر على حجم الصادرات المصرية للسوق الأوروبي، فكلما كان المنتج المصري متاح وذا جودة مناسبة كان الطلب عليه يزداد من عام لآخر بالرغم من تذبذب أسعار الحبوب والمنتجات في الأسواق العالمية.

أ. تطور قيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي على مستوي الإجمالي:

لقد تذبذبت إجمالي قيمة الصادرات المصرية في السوق الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م أي على مدار العشرين عاماً الماضية، حيث اختلفت خلال هذه الفترة من المنتجات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ويتضح من بيانات الجدول (٢) والشكل (٢) نسب الزيادة السنوية لقيم الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد ومدي التذبذب في الصادرات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م، فنجد أنه في القترة ١٩٩٠-١٩٩٩ أن قيم الصادرات تناقصت بنسبة -٤.٣%، حيث انخفضت بشكل واضح لتبلغ ٤٨١١ مليون دولار لهذه الفترة مقابل ٦١١٢ مليون جنية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤م، حيث ساد هذه الفترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لمصر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي نظراً لانشغال مصر بإعادة الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب، بجانب عدم اكتمال الوجهة السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، أضف إلى ذلك أن العلاقات المصرية الأوروبية لم تكن واضحة بسبب تداعيات القضية الفلسطينية، والحروب التي سادت المنطقة بداية من غزو العراق للكويت وانتهاءً باحتلال الولايات الأمريكية للعراق.

جدول (٢) تطور قيم الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.
"بالمليون دولار"

الفترة	قيم الصادرات	%نسبة الزيادة السنوية
١٩٩٠-١٩٩٤	٦١١٢	-
١٩٩٥-١٩٩٩	٤٨١١	٤.٣-
٢٠٠٠-٢٠٠٤	١١٤٤٧	٢٧.٦
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٩٨٥٢	٢.٨-

المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير وزارة الخارجية عن حجم الصادرات (بالمليون دولار) للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م، والنسب من إعداد الباحثة.

وقد تطورت الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة قيم الصادرات لهذه الفترة ٢٧.٦% بإجمالي ١١٤٤٧ مليون دولار، وذلك لإتباع مصر سياسة متوازنة في التجارة الخارجية، والاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في الزراعة والصناعة وبخاصة زراعة منتجات زراعية خالية من الأسمدة والكيماويات في منطقة شرق العوينات وتوشكا ومديرية التحرير والصالحية لزيادة الطلب عليها في السوق الأوروبية بسبب التوسع في العضوية بالاتحاد الأوروبي.

شكل (٢) تطور قيم الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالمليون دولار"

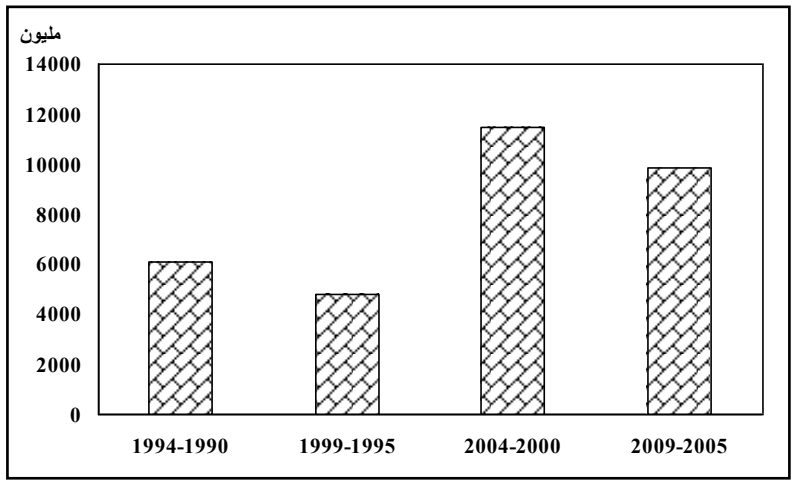

$$AR\%(') = \frac{\frac{K2-K1}{K1}}{\frac{N}{}} \times 100$$

AR% المعدل السنوي — K2 قيم الصادرات اللاحقة — K1 قيم الصادرات السابقة — N الفترة الزمنية بين قيم الصادرات

(Stephen, J., 2005, p91)

عاودت قيم الصادرات إلى الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩م حيث بلغت -٢.٨%، لتبلغ قيمة الصادرات ٩٨٥٢ مليون دولار، وذلك بسبب سيادة التوتر في العلاقات المصرية الأوروبية على الرغم من توقيع اتفاقية الشراكة عام ٢٠٠٤، خاصة عقب ظهور قضية الاتجاه لتوريث الحكم في مصر، وقمع الحركات الثورية التي تطالب بالديمقراطية. واتجاه مصر إل عدم دعم المشروعات التنموية، بجانب عدم رغبة دول الاتحاد في هذا الوضع استيراد أي منتجات من مصر، أضف إلى ذلك ظهور أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية داخل أوروبا عام ٢٠٠٨م، مما أدي إلى الاتجاه إلى ترشيد الاستهلاك داخل دول الاتحاد الأوربي.

عاودت قيم الصادرات إلى الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩م حيث بلغت -٢.٨%، لتبلغ قيمة الصادرات ٩٨٥٢ مليون دولار، وذلك بسبب سيادة التوتر في العلاقات المصرية الأوروبية على الرغم من توقيع اتفاقية الشراكة عام ٢٠٠٤، خاصة عقب ظهور قضية الاتجاه لتوريث الحكم في مصر، وقمع الحركات الثورية التي تطالب بالديمقراطية. واتجاه مصر إل عدم دعم المشروعات التنموية، بجانب عدم رغبة دول الاتحاد في هذا الوضع استيراد أي منتجات من مصر، أضف إلى ذلك ظهور أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية داخل أوروبا عام ٢٠٠٨م، مما أدي إلى الاتجاه إلى ترشيد الاستهلاك داخل دول الاتحاد الأوربي.

ب. تطور قيم الصادرات المصرية حسب دول الاتحاد الأوروبي:

تختلف قيم الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي التي لها النصيب الأكبر من استيراد المنتجات المصرية وذلك خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، ويرجع هذا الاختلاف بسبب اختلاف الطلب على السلع والمنتجات المصرية من ناحية، ووضع العلاقات بين مصر وهذه الدول سياسياً واقتصادياً من ناحية أخرى.

ويتضح من تغير قيم الصادرات أن التذبذب الواضح بين هذه القيم كان سائداً بقيم مرتفعة مع إيطاليا للفترات من ١٩٩٥-١٩٩٩ بنسبة تغير ٩.٨% ثم ٣٤.١% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ثم لتنخفض في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصل إلى -٦.٥%. يتفاوت نصيب كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠٥_٢٠٠٩ من إجمالي الصادرات المصرية ففرنسا تأتى في مقدمة دول الاتحاد بنحو ٣٣٥٩ مليون دولار، وتليها إيطاليا ٢٢١١ مليون دولار وأسبانيا ١٨٥٦ مليون دولار، وهولندا ١٦٥٤ مليون دولار، وأخيرا ألمانيا ٧٧٢ مليون دولار، مما يعنى الحاجة

إلى فتح أسواق جديدة وبمنتجات جديدة في أسواق هذه الدول داخل الاتحاد الأوروبي، في حين نجد أن قيم الصادرات كانت منخفضة من قبل مع دول فرنسا وألمانيا وهولندا وأسبانيا بقيم بلغت ٩.٧ و٩.٤ و١٤.٢ و٨.٦ على الترتيب، ثم نجد أن قيم الصادرات زادت لهذه الدول على مرحلتين: الأولي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بنسب تراوحت ما بين ٣٤% و٦٠%، وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لتصل إلى ١.٦ و١٦.٩%، رغم انخفاض هذه القيم لكلٍ من ألمانيا وأسبانيا لنفس الفترة، كما يبدو من الجدول (٣) والشكل (٣).

جدول (٣) تطور قيم الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالمليون دولار".

الفترة		١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٩
إيطاليا	الصادرات	١٤٠٠	١٩٥٢	٤٦٢٠	٣٤١٠
	%	-	٩.٨	٣٤.١	٦.٥-
فرنسا	الصادرات	٢٣١٠	١٤١٣	٣٤٣٥	٣٦٥٠
	%	-	٩.٧-	٣٥.٨	١.٦
ألمانيا	الصادرات	١٦١٠	١٠٠٦	٢٤١١	١٦٧٤
	%	-	٩.٤-	٣٤.٩	٧.٦-
هولندا	الصادرات	٣٥٢	١٥٢	٥٢١	٨٧٤
	%	-	١٤.٢-	٦٠.٦	١٦.٩
أسبانيا	الصادرات	٤٤٠	٢٨٨	٧٣٠	٢٤٤
	%	-	٨.٦-	٣٨.٤	٤٩.٧-

المصدر/ وزارة الخارجية المصرية، تقارير العلاقات المصرية والاتحاد الأوروبي وتطور حجم الصادرات (بالمليون جنية) للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م، والنسب من إعداد الباحثة.

٢) التركيب السلعي للصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي:

تتنوع السلع والمنتجات التي تصدرها مصر لدول الاتحاد الأوروبي ما بين منتجات زراعية الموالح والفواكه والبطاطس والبصل والقطن الخام، وهي من أهم المنتجات التي تحتاجها أوروبا، وعليها إقبال شديد وطلب استهلاكي مرتفع، بجانب المنتجات المعدنية كخام الألمونيوم والسبائك الصلب والنحاس، ومنتجات نسيجية كغزل القطن، ومنتجات نباتية كالورد المجفف والبصل والثوم، ومنتجات كيماوية كالأسمدة والفوسفات الخام والكبريت والرصاص، أضف إلى ذلك الأسمنت والجبس والرتنجات واللدائن. وقد تختلف قيم الصادرات حسب التركيب السلعي.

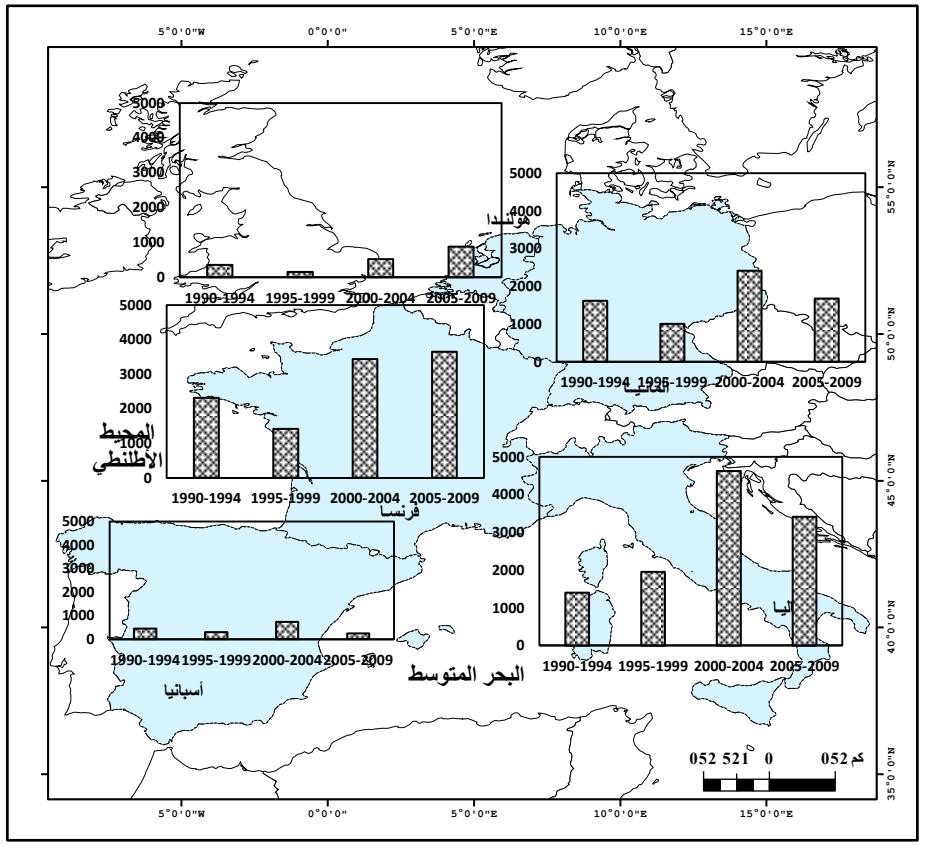

شكل (٣) تطور قيم الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

ويتضح من بيانات جدول (٤) وشكل (٤) أن قيمة الصادرات المصرية حسب المكونات السلعية ارتفعت من ١٦٣١ مليون دولار للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م إلى ٦٥٢٢ مليون دولار عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩م،تفاوتا قيم الصادرات حسب نوع المنتجات نسبياً، فالمنتجات الزراعية اتسمت بالتذبذب كما سبقت الإشارة وذلك بسبب المشكلات الزراعية في مصر وانخفاض الواردات من دول الاتحاد لهذه السلع، فبلغت نسب قيم الصادرات من ٢٦.٩% للقترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٣٠% للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم انخفضت للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ٢١.٣%.

ثم ما لبثت أن ارتفعت نسب الصادرات إلى ٢٩.٥% للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩م نظراً لمنافسة المنتجات الزراعية في أسواق لنفس المنتجات المصرية خصوصاً الموالح والبطاطس، أما المنتجات المعدنية على الرغم من ارتفاع قيمتها نسبياً خلال الفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٠ و٢٠٠٠-٢٠٠٥ لنسب على التوالي ٣١.٦% و٣٤.٨%، إلا أن قيمتها انخفضت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٧.٣%

نظراً لاعتماد الدول الأوروبية على واردات معدنية من دول أخرى كدول الخليج وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية خصوصاً البرازيل والغزو الصيني للسوق الأوروبي.

جدول (٤) تطور قيم الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي حسب نوع التركيب السلعي والمنتجات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالمليون دولار".

المنتجات		١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٩
زراعية	الصادرات	٤٣٨	٩٧٤	١٠٠٨	١٩٢٤
	%	٢٦.٩	٣٠.٠	٢١.٣	٢٩.٥
معدنية	الصادرات	٤٣٣	١٠٢٤	١٦٥١	١٧٨١
	%	٢٦.٥	٣١.٦	٣٤.٨	٢٧.٣
نسيجية	الصادرات	٥٢٠	٨٧٠	١٥٤٠	١٩٨١
	%	٣١.٩	٢٦.٨	٣٢.٥	٣٠.٣
نباتية	الصادرات	٥٧	١٨٢	٣٢٤	٥١١
	%	٣.٤	٥.٦	٦.٨	٧.٨
كيماوية	الصادرات	١٨٣	١٩٢	٢١٥	٣٢٥
	%	١١.٢	٥.٩	٤.٥	٥.٠
الجملة	الصادرات	١٦٣١	٣٢٤٢	٤٧٣٨	٦٥٢٢
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر/ وزارة الخارجية المصرية، تقارير العلاقات المصرية والاتحاد الأوروبي وتطور حجم الصادرات (بالمليون دولار) للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م، والنسب من إعداد الباحثة.

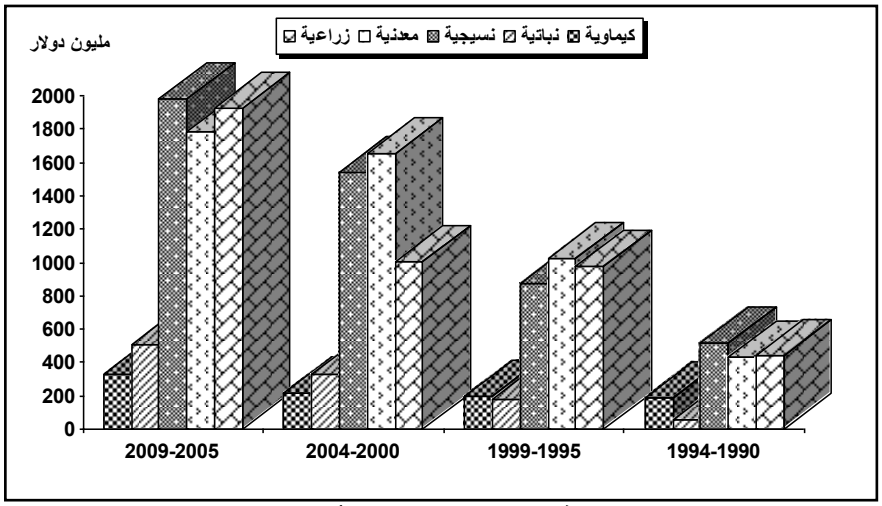

شكل (٣) قيم الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي حسب نوع التركيب السلعي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

أما المنتجات النسيجية وخصوصاً غزل القطن والقطن الخام ما يزال لهما أهمية كبيرة داخل الصناعات الأوروبية؛ حيث أن لهذه المنتجات المصرية سوقاً رائجاً بدول الاتحاد الأوروبي وبخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا، وما تزال قيم الصادرات لها مرتفعة وخصوصاً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

أما المنتجات الأخرى النباتية والكيميائية فنسبتها التجارية منخفضة من جملة قيم الصادرات المصرية مقارنة بالمنتجات المصرية الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدول الأوروبية تستورد كميات ضئيلة من المنتجات المصرية من هذين النوعين نظراً لوجود منافسة قوية لنفس المنتج من دول أخرى كالصين وبعض دول شمال أفريقيا ودول الخليج العربي أو بعض الدول داخل الاتحاد الأوروبي. لذا فإنه يوجد منتجات مصرية تتمتع بمزايا مطلقة في السوق الأوروبي وبخاصة المنتجات الزراعية والمنتجات الخاصة بالغزل والنسيج.

٣) توزيع الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي:

اختلف توزيع الصادرات المصرية بين الدول الأوروبية الرئيسة التي تستفيد بالصادرات المصرية ومنتجاتها بشكل وضع ممكن. ويبدو من الجدول (٤) والشكل (٤) أن إيطاليا من أكثر الدول المستوردة للمنتجات الزراعية بنسبة ٣٦.٤% من جملة المنتجات التي تستوردها إيطاليا والتي بلغت ٤٤٠ ألف طن، وتناظرها دولة فرنسا بنسبة ٣٤.٢% من جملة وارداتها من مصر والبالغة ٥٣٢ ألف طن.

شكل (٤) توزيع الصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي حسب أنواع المنتجات للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "ألف طن"

المنتجات	إيطاليا		فرنسا		ألمانيا		هولندا		أسبانيا		الجملة	
	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%	الصادرات	%
زراعية	١٦٠	٣٦.٤	١٨٢	٣٤.٢	٢٨	١١.٣	١٨	٢٠.٥	٢٥	٢٣.٦	٤١٣	٢٩.٢
معدنية	٨٠	١٨.٢	٩٠	١٦.٩	٣٧	١٥.٠	١٤	١٥.٩	٢٢	٢٠.٨	٢٤٣	١٧.٢
نسيجية	٩٠	٢٠.٥	٧٤	١٣.٩	٥٤	٢١.٩	٢٠	٢٢.٧	٢٤	٢٢.٦	٢٦٢	١٨.٥
نباتية	٧٠	١٥.٩	١٠١	١٩.٠	٦٨	٢٧.٥	٢١	٢٣.٩	٢٠	١٨.٩	٢٨٠	١٩.٨
كيماوية	٤٠	٩.١	٨٥	١٦.٠	٦٠	٢٤.٣	١٥	١٧.٠	١٥	١٤.٢	٢١٥	١٥.٢
الجملة	٤٤٠	٣١.١	٥٣٢	٣٧.٧	٢٤٧	١٧.٥	٨٨	٦.٢	١٠٦	٧.٥	١٤١٣	١٠٠

المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير عن تجارة مصر الخارجية ومنتجاتها من الصادرات والواردات للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

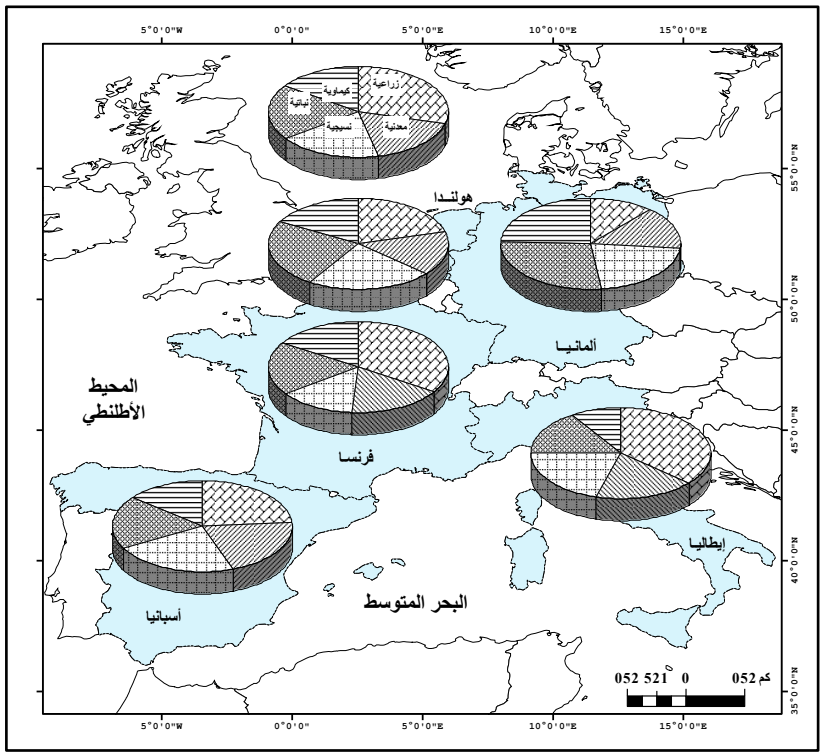

شكل (٤) التوزيع النسبي للصادرات المصرية لبعض دول الاتحاد الأوروبي حسب نوع المنتجات للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

أما المنتجات النباتية فتستوردها كل من ألمانيا وهولندا واسبانيا بنسب مرتفعة تتراوح بين ١٨-٢٨%، وتستورد هذه الدول من الاتحاد الأوروبي المنتجات النسيجية بنسب كبيرة تتفق مع خمس منتجاتها المستوردة من مصر، بينما ينخفض استيراد الموارد الكيماوية من الأسمدة إلى أقل من ٢٠% في دول إيطاليا وفرنسا وهولندا وأسبانيا.أما الصادرات المعدنية فتعد أسبانيا من أكبر الدول المستوردة لصادرات مصر المعدنية بنسبة ٢٠.٨%، تليها إيطاليا بنسبة ١٨.٢%،ثم المنتجات النسيجية من الملابس والأقمشة القطنية،فتستورد هولندا بنسب مرتفعة ٢٢.٧% ثم أسبانيا ٢٢.٦%،أما ألمانيا فتتركز وارداتها على منتجات مصر من الكيماويات وخصوصا الأسمدة بنسبة ٢٤.٣%.

٤) التقييم الجغرافي للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي:

يمكن تقييم الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي الرئيسة التي لها علاقات تجارية وشراكة مع مصر من عدة أساليب ومؤشرات إحصائية منها: معامل الأهمية النسبية لكمية المنتجات المستوردة من مصر بجانب نسبة التركز ومعامل التدفق للصادرات المصرية لهذه الدول.

أ. معامل الأهمية النسبية:

يبرز هذا المعامل الأهمية النسبية للمنتجات المصرية لدي الدول التي تستورد هذه المنتجات في الاتحاد الأوروبي من حيث لأهميتها وتدرجها، وكما يوضحه معامل الأهمية النسبية الذي يقيس العلاقة النسبية بين نسبة ما تستورده الدولة الواحدة على مستوي المنتج الواحد إلى نسبة ما تستورده نفس الدولة على مستوي جميع أنواع المنتجات (١).

ويتضح من دراسة مؤشر الأهمية النسبية للصادرات المصرية نجد أن دولتي إيطاليا وفرنسا أكثر الدول التي ترغب في استيراد المنتجات المصرية على مختلف أنواعها وحسب الطلب عليها وجودتها وأسعارها، أما باقي الدول الأوروبية فيقل الرغبة نوعاً ما في الحصول على المنتجات، ويتضح ذلك من انخفاض الكميات التي تستوردها دول ألمانيا وهولندا وأسبانيا من المنتج المصري بجانب أن المواد الكيماوية خاصة الأسمدة الفوسفاتية تستوردها دول إيطاليا وفرنسا وألمانيا للزراعة.

جدول (٥) معامل الأهمية النسبية للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
زراعية	١.٠٦	١.٣	٠.٦	٠.٢	٠.٤
معدنية	١.٨	٢.٢	٠.٩	٠.٣	٠.٥
نسيجية	١.٦	٢.١	٠.٨	٠.٤	٠.٤
نباتية	١.٥	١.٨	٠.٩	٠.٧	٠.٣
كيماوية	١.٦	١.٣	٢.٤	٠.٧	٠.٦

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات التوزيع النسبي بالجدول (٤).

ب. نسبة التركز:

يمثل المؤشر الثاني لمدي الطلب على المنتجات والصادرات المصرية، حيث يمكن حسابه من خلال كمية المنتج على المتوسط الذي تستورده الدولة الواحدة من دول الاتحاد الأوروبي (٢). ويبدو من نسب التركز أن اكبر المنتجات للصادرات المصرية إلى إيطاليا هي المنتجات الزراعية بنسبة ١٨١.١%، والمنتجات النسيجية بنسبة ١٠٢.٢%، بسبب العلاقات التجارية القديمة بين البلدين

---

(١) معامل الأهمية النسبة = $\frac{\text{كمية ما تستورده الدولة من منتج واحد إلي جملة الدول لنفس المنتج}}{\text{كمية ما تستورده الدولة إلي جملة المنتجات التي تستوردها}} \times ١٠٠$

وينحصر الناتج بين (صفر-١) فكلما اقترب الناتج من (١) صحيح دل ذلك علي أهمية المنتج المصري لدي دول الاتحاد الأوروبي والعكس.

(٢) نسبة التركز = $\frac{\text{كميات المنتج الواحد المستورد بالدولة}}{\text{متوسط كمية المنتجات المستوردة للدولة الواحدة}} \times ١٠٠$ **Alfrid, G, 2003, p151.**

وقرب المسافة الجغرافية بين مصر وإيطاليا، وتناظر فرنسا معها في المنتجات الزراعية،وذالك لاعتماد فرنسا على بعض المنتجات مثل الفواكه والزهور. بينما تستورد ألمانيا وهولندا في المنتجات النسيجية وبخاصة القطنية على عكس فرنسا وإيطاليا المنتجات النباتية، وتتفوق ألمانيا في شراء المواد الكيماوية ومنها الأصباغ والأسمدة للتسميد الزراعي، كما يبدو من الجدول (٦) والشكل (٥).

جدول (٦) نسبة التركز للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
زراعية	١٨١.١	١٧١	٥٧.١	١٠٥.٨	١١٩.٠
معدنية	٩٠.٩	٨٤.٩	٧٥.٥	٨٢.٣	٨٨.٠
نسيجية	١٠٢.٢	٦٩.٨	١١٠.٢	١١٧.٦	٩٦.٠
نباتية	٧٩.٢	٩٥.٣	١٤٤.٧	١٢٣.٥	٨٠.٠
كيماوية	٤٥.٥	٨٠.١	١٢٧.٧	٨٨.٢	٦٠.٠

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٤).

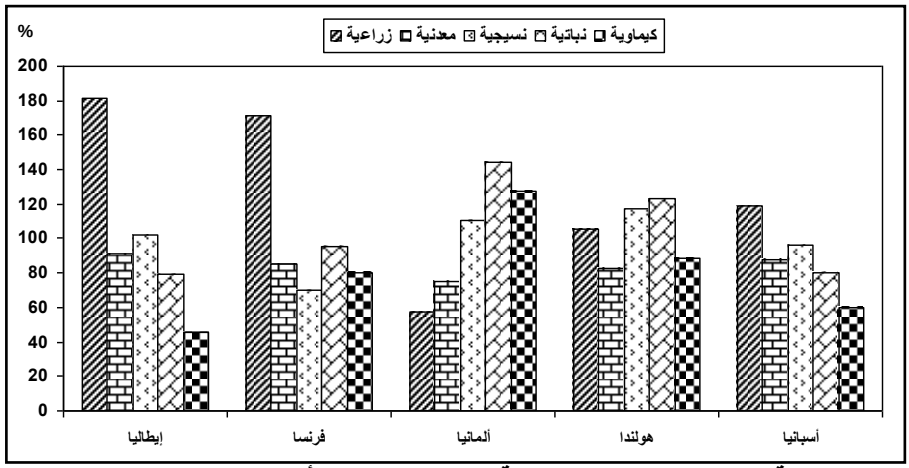

شكل (٥) نسبة التركز للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

ج. معامل التدفق للصادرات المصرية:

يمثل معامل التدفق للسلع والمنتجات من الصادرات المصرية أهمية حيث يوضح مدي معدل التدفق من المنتجات إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن حسابه النوعي للمنتجات إلى جملة المنتجات مضروباً في ١٠٠ وحدة وزنية هي الطن (١).

(١) معامل التدفق للصادرات= $\frac{\text{كمية ونوع المنتج المصدر لدولة ما}}{\text{إجمالي المنتج بالألف طن حسب الدول}} \times ١٠٠$ Edman, P., 2009, p110

يبدو من معامل التدفق اختلاف نصيب دول أوروبا والاتحاد الأوروبي من المنتجات المصرية، حيث يتفاوت المعامل على النحو التالي كما يبدو من الجدول (٧) والشكل (٦) وهي:

- سلع معامل تدفقها مرتفع إلى دول الاتحاد الأوروبي بمعدل يزيد على ٤٠٠ في الألف: وتشمل المنتجات الزراعية لدولة فرنسا منفردة داخل هذه الفئة.
- سلع يتراوح تدفقها ما بين ٣٠٠-٤٠٠ في الألف طن: وتتمثل في المنتجات الزراعية لكل من إيطاليا، والمنتجات المعدنية إلى دول إيطاليا وفرنسا، والمنتجات النسيجية لدولة إيطاليا، والمنتجات النباتية لدولة فرنسا، والكيماوية لدولة فرنسا.
- سلع ينخفض معامل تدفقها لأقل من ٣٠٠ في الألف طن: لتشمل نفس السلع إلى دول ألمانيا وهولندا وأسبانيا مع اختلاف تدفقها.

جدول (٧) معامل التدفق للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.
"المعدل/١٠٠طن"

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
زراعية	٣٨٧.٤	٤٤٠.١	٦٧.٧	٤٣.٦	٦٠.٥
معدنية	٣٢٩.٢	٣٧٠.٣	١٥٢.٢	٥٧.٦	٩٠.٥
نسيجية	٣٤٣.٥	٢٨٢.٤	٢٠٦.١	٧٦.٣	٩١.٦
نباتية	٢٥٠	٣٦٠.٧	٢٤٢.٨	٧٥	٧١.٤
كيماوية	١٨٦	٣٩٥.٤	٢٧٩.١	٦٩.٧	٦٩.٧

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٤).

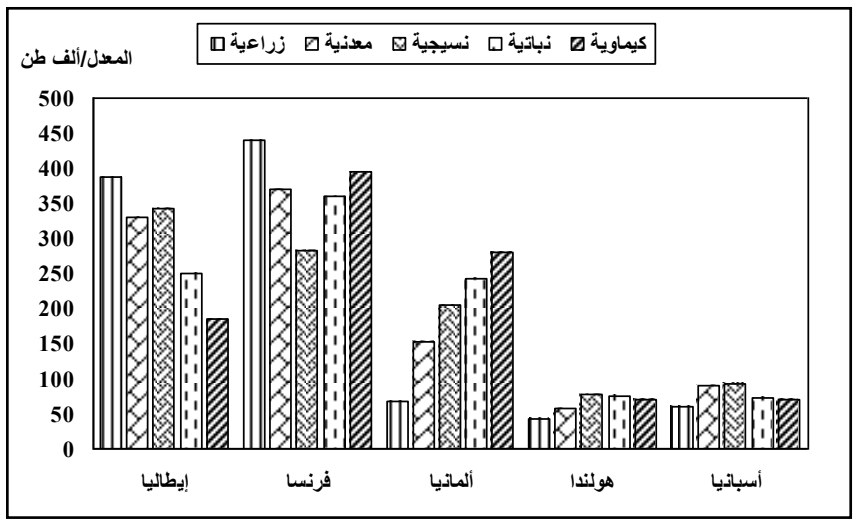

شكل (٦) معامل التدفق للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

وهذا يعني أن المنتجات المصرية تنال طلباً واضحاً من دول إيطاليا وفرنسا باعتبارها من الدول التي تتمتع بشراكة قوية مع مصر من الناحية التجارية، وكذلك في الاستثمارات وغيرها من وسائل الدعم المادي لمصر والمعنوي أيضا.

د. تكلفة النقل:

تمثل تكلفة النقل للمنتجات المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والدول السالفة الذكر،ويتوقف ذلك على المسافة ونمط المنتجات التي يتم نقلها إلى هذه الدول ويتضح من الجدول (٨) والشكل (٧) أن تكلفة النقل تقل لأنماط المنتجات خصوصا إلى دول إيطاليا وفرنسا لقرب المسافة بينهما وبين مصر،ففي إيطاليا يتراوح متوسط تكلفة النقل لكل طن مابين ١٢٢ و٤٣٣ دولار أما فرنسا فنجد أن متوسط يتراوح مابين ١٧٥ و ٣٢٥ دولار، وترتفع هذه التكلفة لدول ألمانيا وهولندا وأسبانيا فيتراوح في ألمانيا مابين ٤٢٥و ٧٢٤ دولار بسبب الاعتماد على تكلفة النقل مابين ٤٦٥ و٨١١دولار،وفى أسبانيا يتراوح تكلفه النقل مابين ٣٤٤و٥٧٥ دولار بسبب الاعتماد على النقل الجوى لنقل المنتجات المصرية لألمانيا ونفس الشيء مع هولندا،حيث يتراوح تكلفة النقل مابين ٤٦٥و٨١١دولار،وفى أسبانيا يتراوح تكلفة النقل مابين ٣٤٤و٥٧٥دولار.

ثالثاً: الواردات المصرية بين دول الاتحاد الأوروبي:

للواردات المصرية دور ذو أهمية في ارتفاع قيم العجز في الميزان التجاري المصري، وهي تمثل طلب من مصر بسبب النقص الواضح في المنتجات والإنتاج المحلي المصري، مما يؤدي إلى استيرادها من الخارج ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن الإنفاق على استيراد هذه السلع يقتطع من الناتج القومي. ويمكن دراسة الواردات المصرية من عدة جوانب كتطور قيم هذه الصادرات على المستوي الإجمالي بين الاتحاد ومصر، والتوزيع الجغرافي للواردات المصرية من دول الاتحاد، وتقيم هذه الواردات المصرية.

١) تطور قيم الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي:

اختلفت قيم الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م حسب الإجمالي وبخاصة الناتجة من التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي ومصر.

أ. على مستوى الإجمالي:

ويبدو من جدول (٨) وشكل (٧) أن نسب التغير في قيم الواردات من دول الاتحاد الأوروبي مرتفعة وايجابية بالرغم من تباين القيم، فعلي الرغم من انخفاض نسب الزيادة السنوية من ٣٥.٥% للفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى ٢٥.٤% للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، إلا أنها ما تزال مرتفعة مقارنة بالصادرات المتذبذبة من فترة لآخري، أي أن الواردات أكبر في القيم من الصادرات المصرية مما يعني أن الميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوربي ليس في صالح مصر داخل هذه الشراكة الاقتصادية نظراً للتفاوت الواضح بين قيم الصادرات والواردات المصرية مع دول الاتحاد الذي يبدو وأن الميزان التجاري في صالحه في التجارة الخارجية لمصر.

جدول (٨) تطور قيم الواردات المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالدولار"

الفترة	قيم الصادرات	%نسبة الزيادة السنوية
١٩٩٠-١٩٩٤	٩٤٤٢	-
١٩٩٥-١٩٩٩	١٦٧٦٧	٣٥.٥
٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٥٨٨١	٣٠.٨
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٣٢٤١٥	٢٥.٠٤

المصدر/ رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير غير منشورة عن الواردات المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

وقد بلغت قيم الواردات ٩٤٤٢ مليون جنية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، ثم ارتفعت إلى ١٦٧٦٧ مليون جنية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩م وذلك بنسبة تغير بلغت ٣٥.٥% ثم انخفضت النسبة إلى ٣٠.٨% على الرغم من ارتفاعها خلال الفترة ٢٠٠-٢٠٠٤م، حيث أن الفارق بين قيم الواردات لهذه الفترات ٩١١٤ مليون دولار ثم انخفضت النسبة إلى ٢٥% للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩م على الرغم من أن القيمة بلغت ٣٢٤١٥ مليون جنية بفارق ٦٥٣٤ مليون دولار عن الفترة السابقة. وهذا يعني أن الفارق يوضح أن مصر تحاول تقليل وارداتها من دول الاتحاد قدر الإمكان، ولكن بالرغم من هذه المحاولات لا يزال الميزان التجاري قوة لصالح دول الاتحاد الأوروبي مما يجعل الشراكة التجارية غير متوازنة.

ب. على مستوى الدول:

نجد أن الواردات المصرية تتزايد مع دول الاتحاد وبخاصة الدول التي تعتمد عليها مصر في تصدير منتجاتها للتسويق في أسواقها خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأسبانيا وخصوصا بالنسبة للحصول على القمح والسلع الإنتاجية والمنتجات والمعدات الهندسية وغيرها.

شكل (٧) تطور الواردات المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

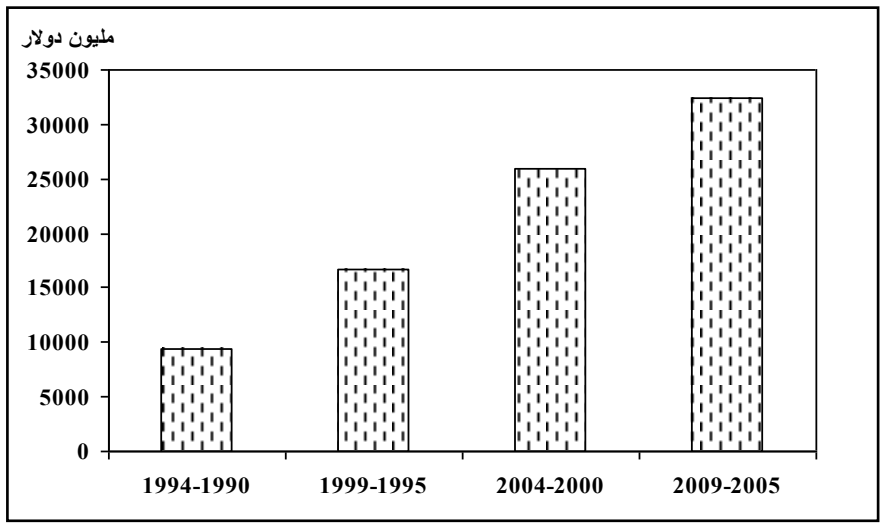

٢) تطور قيم الواردات المصرية على مستوي بعض دول الاتحاد الأوروبي:

نجد أن الواردات المصرية يتزايد مع دول الاتحاد وبخاصة الدول التي تعتمد عليها مصر في تصدير منتجاتها للتسويق في أسواقها وخاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا أسبانيا وخصوصا بالنسبة للحصول على القمح والسلع الإنتاجية والمنتجات والمعدات الهندسية وغيرها.

ويتضح من قيم الواردات اختلاف العلاقة التجارية بين مصر وبعض دول الاتحاد الأوروبي لنفس الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، ففي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ بلغت نسبة الواردات المصرية من إيطاليا ٧.١% ارتفعت إلى ١٩.٣% في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ من ٤٤٣٣ مليون دولار إلى ٩٦٤٥ مليون دولار وهذا يعني أن مصر استوردت منتجات متنوعة من إيطاليا ذات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩. وبالنسبة لفرنسا زادت نسب قيم الواردات المصرية منها ١٥ %إلى ٢٠.٧% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩، كما يبدو من الجدول (٩) والشكل (٨).

جدول (٩) تطور قيم الواردات المصرية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالمليون دولار"

الفترة	إيطاليا		فرنسا		ألمانيا		هولندا		أسبانيا	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
١٩٩٤-١٩٩٠	٣٤٥٠	-	٢١٦٠	-	٢١٩٤	-	٦٢٤	-	١٠١٤	-
١٩٩٩-١٩٩٥	٤٤٣٣	٧.١	٣٤٨٥	١٥.٣	٣١٦٥	١١.١	٢٤١٢	٧١.٦	٤٢٧٢	١٥.٢
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٥٤٣٩	٥.٧	٤١٦٤	٤.٩	٤٦٨٩	١٢.٠	٣٤٦١	١٠.٩	٨١٢٨	٢٢.١
٢٠٠٩-٢٠٠٥	٩٦٤٥	١٩.٣	٧٦١٤	٢٠.٧	٤٦١٩	-٠.٤	٦٦١٠	٢٢.٧	٣٩٢٧	-١١.١

المصدر/ رئاسة مجلس الوزراء، تقارير غير منشورة، ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

شكل (٨) تطور الواردات المصرية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

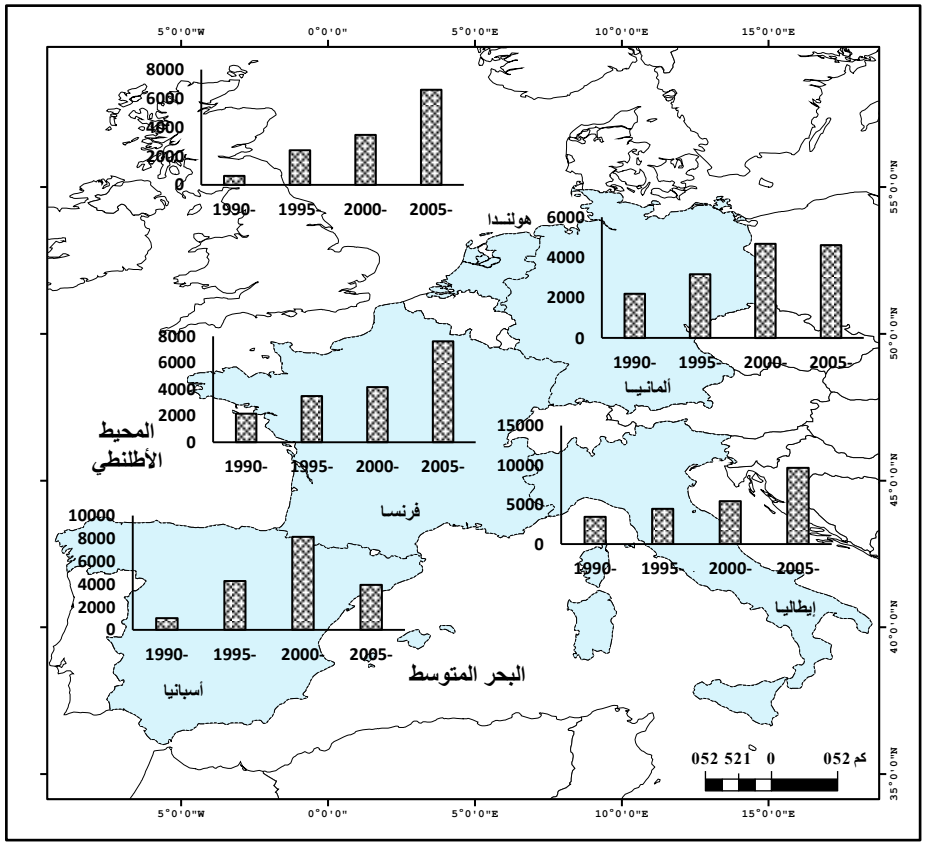

وبالنسبة لدولة مثل ألمانيا،لقد استوردت مصر منها منتجات حيث تطورت من ١١.١% للفترة (١٩٩٥_١٩٩٩) إلى ١٢% (٢٠٠_٢٠٠٤)، وقد انخفضت في الفترة الأخيرة (٢٠٠٥_٢٠٠٩) لتصل إلى (٠.٤%) بسبب تراجع العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وألمانيا،ولقد ذادت الواردات من هولندا بنسبة ٢٢.٧% خلال الفترة (٢٠٠٥_٢٠٠٩) بعد أن كانت مرتفعة خلال الفترة ١٩٩٥_١٩٩٩ بنسبة ٧١.٦%وربما يرجع لوجود بديل من أسواق أخرى أرخص عن السلع الهولندية مثل السوق الصيني والسوق الآسيوي.

لذا فنجد أن ترتيب السوق الأوروبي من الواردات والصادرات المصرية يأتي في المرتبة الثانية يعد السوق الآسيوي وخصوصا في استيراد السلع الغذائية والمواد الكيماوية ومشتقات البترول.

٣) التركيب السلعي للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩:

لقد تطورت قيم الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي حسب السلع والمنتجات التي تحتاجها مصر من دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية منذ عام ٢٠٠٤، وقد تنوعت هذه المنتجات على النحو المبين بالجدول (١٠) والشكل (٩).

جدول (١٠) تطور قيم الواردات المصرية حسب نوع المنتجات من الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "بالمليون دولار"

المنتجات	١٩٩٠-١٩٩٤		١٩٩٥-١٩٩٩		٢٠٠٠-٢٠٠٤		٢٠٠٥-٢٠٠٩	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
الأسماك المجمدة	٨٢٤	٨.٧	١٦١٥	٩.٦	١٦١٥	٦.٢	٣٤١١	١٠.٥
القمح والذرة	٣٤١٦	٣٦.٢	٢٦٢٥	١٥.٧	٩٦١١	٣٧.١	١٠٤١٦	٣٢.١
الزيوت النباتية	٧٢٣	٧.٧	٣٦١١	٢١.٥	٢٤١١	٩.٣	٥٤١١	١٦.٧
البوكسيت	١٦١٥	١٧.١	١٢١٠	٧.٢	٣٦٢٥	١٤.٠	١٦١	٠.٥
السولار والبنزين	٢٤١٥	٢٥.٦	٤٦١٥	٢٧.٥	٣٤١٦	١٣.٢	١٢٦٢٥	٣٨.٩
الأخشاب	١٣٢	١.٤	٩٣٢	٥.٦	٢١٦١	٨.٣	٢١١	٠.٧
فحم الكوك	٢١٨	٢.٣	١١٦٢	٦.٩	٢٤١١	٩.٣	١٦٠	٠.٥
الالكترونيات	٩٩	١.٠	٩٩٧	٥.٩	٦٣١	٢.٤	٢٠	٠.١
الجملة	٩٤٤٢	١٠٠	١٦٧٦٧	١٠٠	٢٥٨٨١	١٠٠	٣٢٤١٥	١٠٠

المصدر/ رئاسة مجلس الوزراء، تقارير غير منشورة، ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

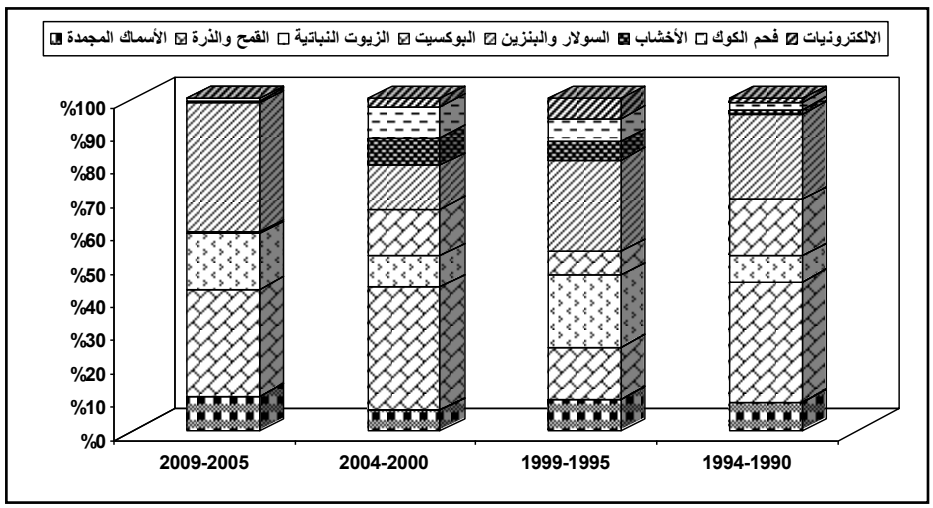

شكل (٩) تطور الواردات المصرية حسب نوع المنتجات من دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

يتضح من التركيب السلعي أن نسب واردات مصر من القمح والذرة والسولار مرتفعة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م، حيث نجدها استوردت سنوياً ما يزيد على ٣٧.٠% من جملة كميات الواردات من الاتحاد الأوروبي من القمح والذرة. أما السولار والبنزين فبلغت قيمة الكميات المستوردة ما بين ٢٤١٥ مليون دولار إلى ١٢٦٢٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، حيث تتباين النسب ٢٥.٥% في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ لتصل إلى ٢٧.٥% في الفترة التالية، ثم انخفضت إلى ١٣.٢%، ثم تعاود ارتفاعها في الفترة التالية إلى ٣٨.٩% نظراً للعجز الشديد في هذه المنتجات وانخفاض نسب الواردات الأخرى على مدار الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ لتصل إلى أقل من ٥% من مختلف الأحوال خصوصاً منتجات الأخشاب والفحم والالكترونيات والأسماك المجمدة، مما يعكس استهلاك مصر من الوقود والقمح بشكل كبير نظراً لارتفاع وارداتها، ويتم هذه الواردات وتغيرها النسبي على الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩.

٤) توزيع الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي:

تختلف حجم الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي الرئيسة وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأسبانيا حيث اختلفت نسب الواردات من المنتجات حسب كمياتها من هذه الدول خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

وتشير التقارير الإحصائية لمجلس الوزراء ووزارة الخارجية أن كميات السلع والمنتجات المستوردة معظمها عبارة عن سلع استهلاكية في المقام الأول مثلا الأخشاب والسولار والزيوت النباتية والقمح والذرة، بجانب الالكترونيات والسيارات وقطع الغيار حسب الحاجة. وتأتي السلع من السولار والبنزين كمشتقات للبترول وكذلك القمح على قمة هذه الواردات التي تستورد مصر من هذه الدول سنوياً، كما يبدو من الجدول (١١) والشكل (١٠).

وتظهر البيانات لتوزيع الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي نجد أن مصر تركز على إيطاليا في استيراد الزيوت النباتية لتصنيع الصابون أو للمواد الغذائية، ثم شراء الألمونيوم كمادة خام لتصنيع سبائك الألمونيوم من مصنع نجع حمادي وذلك بنسب هي على التوالي ٣٠.٢% و٢٠.٢% من جملة الواردات من إيطاليا. كما تستورد مصر من فرنسا الأسماك المجمدة بنسبة ٢٥.٦%، والقمح والذرة بنسبة ٤٠.٩%، والسولار والبنزين بنسبة ١٩.٤% من جملة الواردات من دولة فرنسا.

جدول (١١) توزيع الواردات المصرية حسب نوع المنتجات من بعض دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "ألف طن"

المنتجات	إيطاليا		فرنسا		ألمانيا		هولندا		أسبانيا		الجملة	
	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%	الواردات	%
الأسماك المجمدة	٧٠	١٤.١	٢٥٠	٢٥.٦	٩٠	١١.٥	١٦٠	٣٨.٢	١٢٥	٢٣.٦	٦٩٥	٢١.٧
القمح والذرة	٨٠	١٦.١	٤٠٠	٤٠.٩	١٥٠	١٩.٢	٧٠	١٦.٧	١٧٠	٣٢.١	٨٧٠	٢٧.٢
الزيوت النباتية	١٥٠	٣٠.٢	٣٠	٣.١	٧٠	٩.٠	٥٠	١١.٩	٩٠	١٧.٠	٣٩٠	١٢.٢
البوكسيت	١٠٠	٢٠.٢	٧٠	٧.٢	٨٠	١٠.٣	٤٠	٩.٥	٨٠	١٥.١	٣٧٠	١١.٦
السولار والبنزين	٣٥	٧.١	١٩٠	١٩.٤	٢٠٠	٢٥.٦	٧٠	١٦.٧	٣٢	٦.٠	٥٢٧	١٦.٥
الأخشاب	٤٠	٨.١	٢٠	٢.٠	٧٠	٩.٠	٢٠	٤.٨	١١	٢.١	١٦١	٥.٠
فحم الكوك	١١	٢.٢	٥	٠.٥	٨٥	١٠.٩	٥	١.٢	١٥	٢.٨	١٢١	٣.٨
الالكترونيات	١٠	٢.٠	١٢	١.٢	٣٥	٤.٥	٤	١.٠	٦	١.١	٦٧	٢.١
الجملة	٤٩٦	١٥.٥	٩٧٧	٣٠.٥	٧٨٠	٢٤.٤	٤١٩	١٣.١	٥٢٩	١٦.٥	٣٢٠١	١٠٠

المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير عن التجارة الخارجية لمصر، ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

كما تستورد السولار والبنزين من ألمانيا بنسبة ٢٥.٦% من جملة الواردات من ألمانيا، وكذلك القمح بنسبة ١٩.٢%، بينما من هولندا تستورد الأسماك المجمدة والمدخنة بنسبة ٣٨.٢% من جملة الواردات منها، وكذلك القمح والسولار. وتستورد مصر من أسبانيا القمح والذرة بنسبة ٣٢.١% من جملة الواردات المصرية من أسبانيا، وكذلك الأسماك والبوكسيت بنسبة على التوالي ٢٣.٦% و١٥.١%، وكذلك الزيوت النباتية بنسبة ١٧% من جملة الواردات من أسبانيا.

يمكن تقييم الواردات أيضا من خلال المؤشرات الإحصائية للتجارة الخارجية لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي كشراكة تجارية من خلال معامل الأهمية النسبية ونسبة التركز ومعامل التدفق للسلع والمنتجات من الاتحاد الأوروبي وأهم دوله الرئيسة.

أ. معامل الأهمية النسبية:

يمثل معامل الأهمية النسبية للواردات ذا أهمية مقارنة بالأهمية النسبية للصادرات وبخاصة من أهم الدول ذات الشراكة التجارية مع مصر (Edmen, p, 2002, p.99). وتختلف نسب المعامل حسب كمية السلع والمنتجات التي تستوردها مصر من أهم دول الاتحاد وهي إيطاليا وفرنسا وانجلترا وألمانيا وهولندا وأسبانيا، بجانب واردات أخرى من دول الاتحاد. ويمكن حساب معامل الأهمية النسبية حسب الجدول (١٢).

شكل (١٠) التوزيع النسبي للواردات المصرية حسب نوع المنتجات من بعض دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

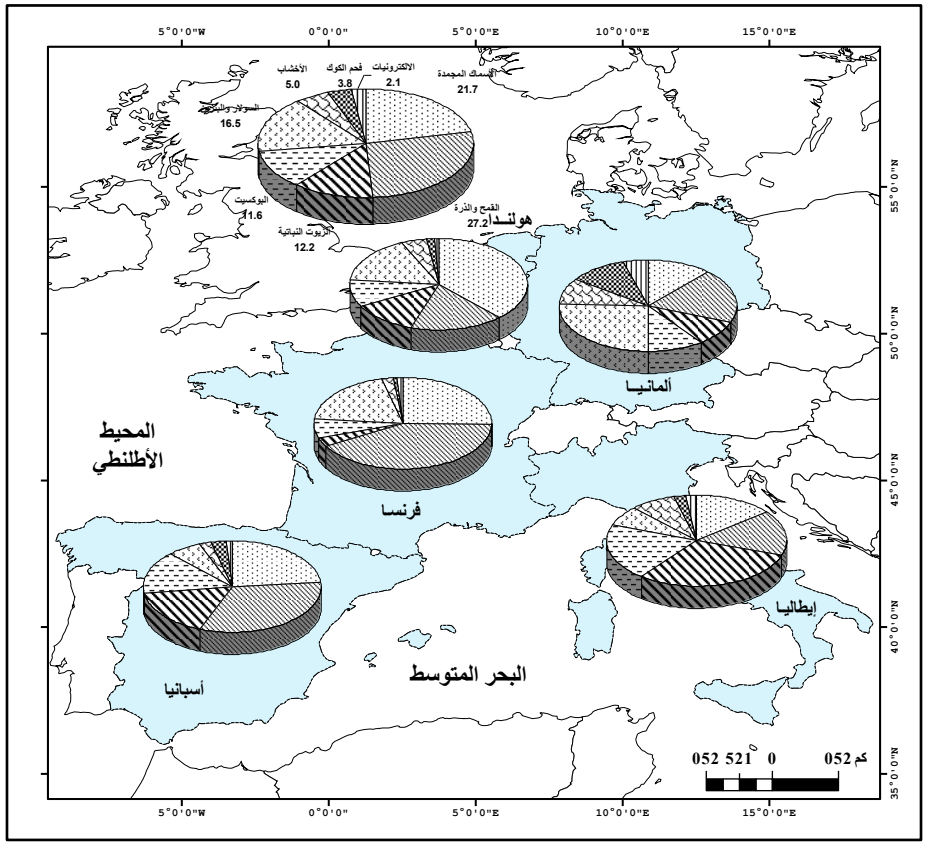

جدول (١٢) معامل الأهمية النسبية للواردات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
الأسماك المجمدة	٠.٩	١.٢	١	١.٤	١.٢
القمح والذرة	٠.٨	٢.٢	١.٦	٠.٨	١.٣
الزيوت النباتية	٢.٦	٠.٧	٠.٤	٠.٥	٠.٣
البوكسيت	٢.٢	٠.٩	٠.٨	٠.٤	٠.٨
السولار والبنزين	٠.٧	١.٦	٢.٢	٠.٩	٠.٧
الأخشاب	١	٠.٨	١.١	٠.٨	٠.٤
فحم الكوك	٠.٩	٠.٤	٢.٢	٠.٤	٠.٩
الالكترونيات	٠.٨	٠.٩	١.٦	٠.٤	٠.٥

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

ب. التقييم الجغرافي للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي

يتفاوت معامل الأهمية النسبية للواردات المصرية حيث أن أكثر الواردات من الزيوت والبوكسيت من إيطاليا، وكذلك الأخشاب، أما الأسماك المجمدة فتحصل عليها مصر من فرنسا وألمانيا وهولندا واسبانيا باعتبارها دولاً تطل على مصائد سمكية هامة في المحيط الأطلنطي. وأبرز الأسماك التي تحصل عليها مصر معلبة هي التونة، وبجانب الأسماك المدخنة من الرنجة وبخاصة هولندا، أما القمح والذرة فتحصل عليها مصر من دول فرنسا وألمانيا وأسبانيا. أما السولار والبنزين فأكثر الواردات المصرية منها فمن دول فرنسا وألمانيا. أما الأخشاب فتحصل عليها مصر من إيطاليا وألمانيا (Edwen, p, 2010, p.15)، وبقية المنتجات فتحصل مصر عليها من الدول ذات الأهمية في الاتحاد وأكثرها تعاوناً.

ج. نسبة التركز:

يمثل قياس الواردات وتركزها من الدول التي تحصل عليها مصر على منتجاتها المتنوعة، ونسبة التركز تقاس على أساس المتوسط الإجمالي للواردات من كل دولة داخل الاتحاد الأوروبي كما بالجدول (١٣) والشكل (١١). وتبين بيانات نسبة التركز من المتوسط العام للمنتجات من دولة داخل الاتحاد الأوروبي نجد أن أكثر الواردات من الأسماك المجمدة من دول إيطاليا وفرنسا وهولندا واسبانيا باعتبارهم من الدول التي تقوم بتصنيع وحفظ وتعليب الأسماك بكافة أنواعها.

جدول (١٣) نسبة التركز للواردات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
الأسماك المجمدة	١١٢.٩	٢٠٤.٩	٩١.٨	٣٠٧.٧	١٨٩.٤
القمح والذرة	١٢٩.٠	٣٢٧.٩	١٥٣.١	١٣٤.٦	٢٥٧.٦
الزيوت النباتية	٢٤١.٩	٢٤.٦	٧١.٤	٩٦.٢	١٣٦.٤
البوكسيت	١٦١.٣	٥٧.٤	٨١.٦	٧٦.٩	١٢١.٢
السولار والبنزين	٥٦.٥	١٥٥.٧	٢٠٤.١	١٣٤.٦	٤٨.٥
الأخشاب	٦٤.٥	١٦.٤	٧١.٤	٣٨.٥	١٦.٧
فحم الكوك	١٧.٧	٤.١	٨٦.٧	٩.٦	٢٢.٧
الالكترونيات	١٦.١	٩.٨	٣٥.٧	٧.٧	٩.١

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

أما دول واردات القمح والذرة فهي من كل دول الاتحاد بلا استثناء بنسب تراوحت بين ١٢٠%-٣٣٠% من جملة المتوسط لمنتجات الواردات لدول الاتحاد الأوروبي. أما الزيوت النباتية فتحصل عليها مصر من دول إيطاليا بنسبة ٢٤٢% وأسبانيا ١٣٦% والبوكسيت يأتي من إيطاليا

وأسبانيا. أما السولار والبنزين فتتركز وارداته من فرنسا وألمانيا وهولندا بشكل كبير، وتقل بعد ذلك نسب تركز واردات مصر من الأخشاب وفحم الكوك والالكترونيات وقطع الغيار والسيارات من كل دول الاتحاد الأوروبي حسب الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية بين دول الاتحاد ومصر.

شكل (١١) نسبة التركز للواردات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

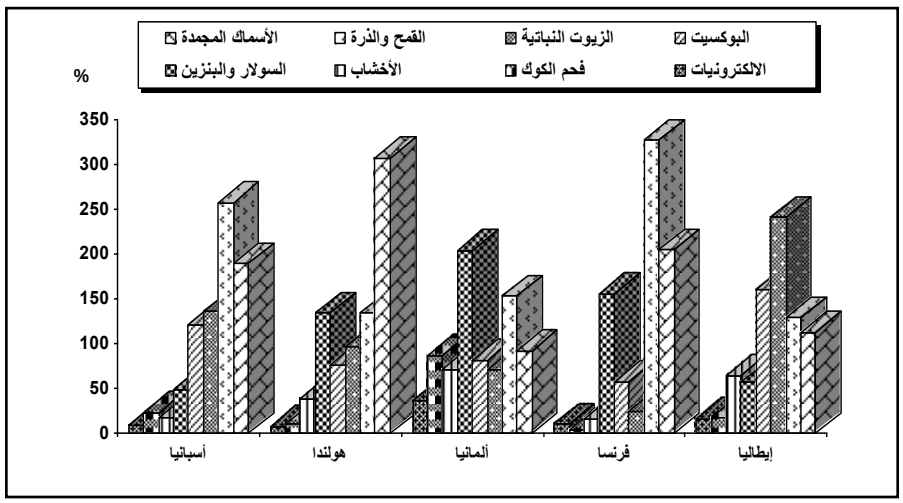

د. معامل التدفق للصادرات المصرية:

تختلف تدفق الواردات من المنتجات الأوروبية إلى مصر حسب طلب مصر لها واستهلاك سكانها لهذه المنتجات لتغطية السوق المحلي منها سواء كانت منتجات من المواد الغذائية والألبان بجانب سلع من القمح والذرة والدقيق والسولار والبنزين وغيرها. ويتفاوت معامل تدفق السلع والمنتجات من الاتحاد الأوروبي إلى مصر كسلع استهلاكية ولأزمة الاستهلاك (Alfried, G, 2003, p.60)، ويظهر ذلك من خلال التباين الواضح للتدفقات كما يظهر الجدول (١٤) والشكل (١٢) كما يلي:

- سلع يزداد تدفقها من دول الاتحاد الأوروبي بمعدل يفوق ٤٠٠ في الألف طن: وهي الأخشاب من ألمانيا ٤٣٥ في الألف والقمح والذرة من فرنسا ٤٦٠ في الألف، وفحم الكوك من ألمانيا بمعدل ٧٠٢ في الألف، والالكترونيات من ألمانيا.
- سلع يتراوح معدل تدفقها من دول الاتحاد الأوروبي ما بين ٢٠٠-٤٠٠ في اللف: تشمل عدد كبير من البوكسيت من إيطاليا بمعدل ٢٧٠ في الألف والأسماك المجمدة بمعدل ٣٦٠

في الألف، والسولار والبنزين بمعدل ٣٦١ في الألف من فرنسا، والسولار والبنزين من ألمانيا، والأسماك من هولندا، والزيوت النباتية من أسبانيا المستورة بزيت الزيتون.

- سلع يقل فيها معدل التدفق عن ٢٠٠ في الألف: لتشمل نفس السلع ولكن في دول أخرى منها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

جدول (١٤) معامل التدفق للواردات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م. "المعدل/١٠٠٠طن"

المنتجات	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
الأسماك المجمدة	١٠٠.٧	٣٥٩.٧	١٢٩.٥	٢٣٠.٢	١٧٩.٨
القمح والذرة	٩٢.٠	٤٥٩.٧	١٧٢.٤	٨٠.٥	١٩٥.٤
الزيوت النباتية	٣٨٤.٦	٧٦.٩	١٧٩.٥	١٢٨.٢	٢٣٠.٨
البوكسيت	٢٧٠.٢	١٨٩.٢	٢١٦.٢	١٠٨.١	١٠٨.١
السولار والبنزين	٦٦.٤	٣٦٠.٥	٣٧٩.٥	١٣٢.٨	٦٠.٧
الأخشاب	٢٤٨.٤	١٢٤.٢	٤٣٤.٨	١٢٤.٢	٦٨.٣
فحم الكوك	٩٠.٩	٤١.٣	٧٠٢.٤	٤١.٣	١٢٣.٩
الالكترونيات	١٤٩.٣	١٧٩.١	٥٢٢.٤	٥٩.٧	٨٩.٦

المصدر/ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

شكل (١٢) معامل التدفق للواردات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

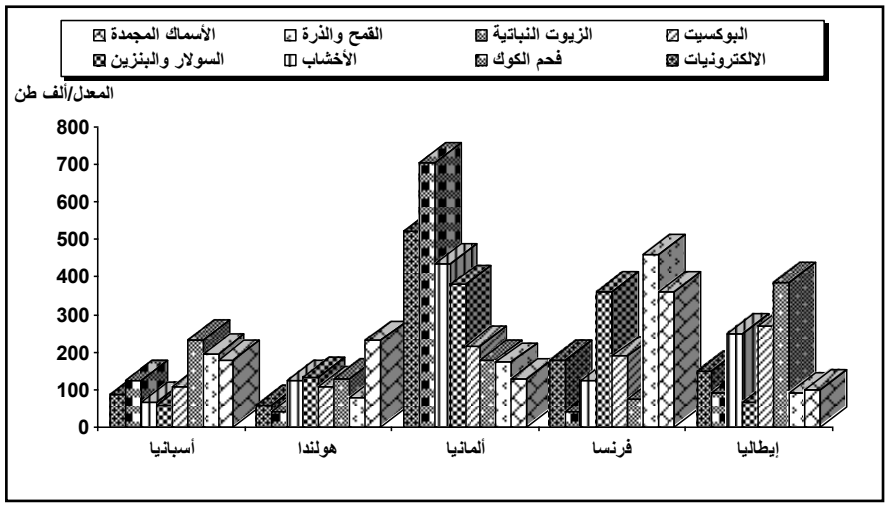

رابعاً: الميزان التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي:

يمثل الميزان التجاري في التبادل التجاري والتعاملات التجارية بين الدول مؤشراً على مدي قوة أو ضعف الدولة واقتصادياتها ونموها الاقتصادي، ومدي قوة صادراتها في السوق العالمي. ويبدو أن

الميزان التجاري المصري سواء الإجمالي أو على مستوي دول الشراكة الأوروبية ليس في صالحها، بل في صالح دول الاتحاد الأوروبي.

١) الميزان التجاري المصري على المستوي الإجمالي للاتحاد الأوروبي:

لقد تفاوت الميزان التجاري المصري على مستوي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م حيث وصلت قيمته بالسالب للفترات فيما بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي. ويتضح من الجدول (١٥) والشكل (١٣) أن الميزان التجاري ليس في صالح مصر، حيث بلغت قيم العجز في الميزان حسب كل فترة تذبذباً، فقد بلغت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ نحو ٣٣٣٠ مليون دولار عجز، وصل إلى ٢٢٥٦٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، مما يدل على أن مصر تستورد أكثر مما تصدر.

جدول (١٥) الميزان التجاري المصري للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

الفترة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٩٠-١٩٩٤	٦١١٢	٩٤٤٢	-٣٣٣٠
١٩٩٥-١٩٩٩	٤٨١١	١٦٧٦٧	-١١٩٥٦
٢٠٠٠-٢٠٠٤	١١٤٤٧	٢٥٨٨١	-١٤٤٣٤
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٩٨٥٢	٣٢٤١٥	-٢٢٥٦٣

المصدر/ مجلس الوزراء، مركز المعلومات، تقارير التجارة الخارجية لمصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

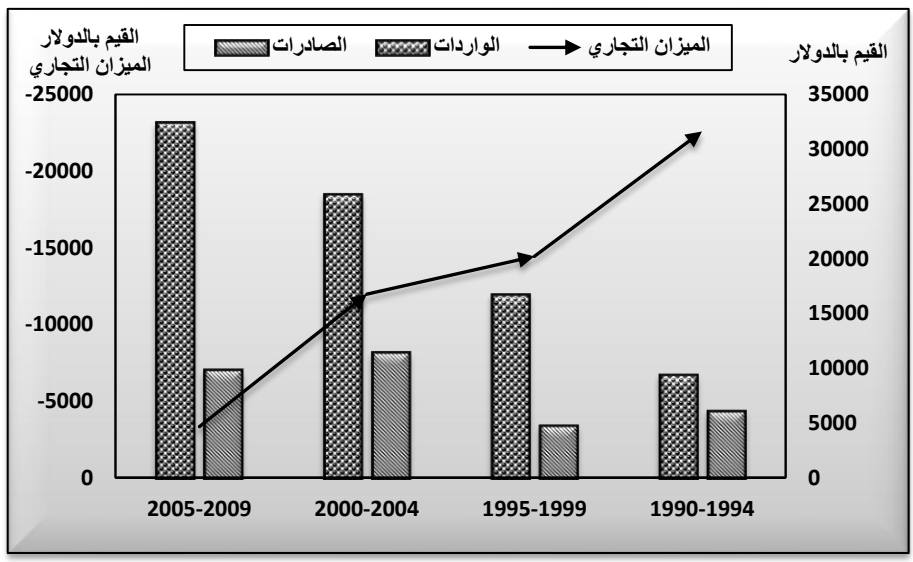

شكل (١٣) الميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

٢) الميزان التجاري بين مصر وبعض دول الاتحاد الأوروبي:

يختلف الميزان بين دول الاتحاد الأوربي الرئيسة التي تصدر وتستورد المنتجات وبين مصر. ويتضح من الجدول (١٦) والشكل (١٤) أن الميزان التجاري الخارجي لمصر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي ضعيف جداً، حيث العجز الواضح والكامل في ميزان المدفوعات المصري (Simon, B., 2010, p.123)، حيث أن مصر تصدر بقيم صادرات تبدو أقل بكثير من قيم الواردات التي تنفقها من أجل شراء السلع والمنتجات، وهذا يحتاج إلى وقفة في إعادة الهيكلة الاقتصادية لوضع مصر التجاري والاقتصادي ومحاولة لضبط وضعها الاقتصادي.

جدول (١٦) الميزان التجاري بين مصر وبعض دول الاتحاد الأوروبي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

الفترة	مصر	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	أسبانيا
١٩٩٠-١٩٩٤	٣٣٣٠-	٢٠٥٠	١٥٠-	٥٨٤	٢٧٢	٥٧٤
١٩٩٥-١٩٩٩	١١٩٥٦-	٢٤٨١	٢٠٧٢	٢١٥٩	٢٢٦٠	٣٩٨٤
٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٤٤٣٤-	٨١٩	٧٢٩	٢٢٧٨	٢٩٤٠	٧٣٩٨
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٢٥٦٣-	٦٢٣٥	٣٩٦٤	٢٩٤٥	٥٧٣٦	٣٦٨٣

المصدر/ مجلس الوزراء، مركز المعلومات، تقارير التجارة الخارجية لمصر للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

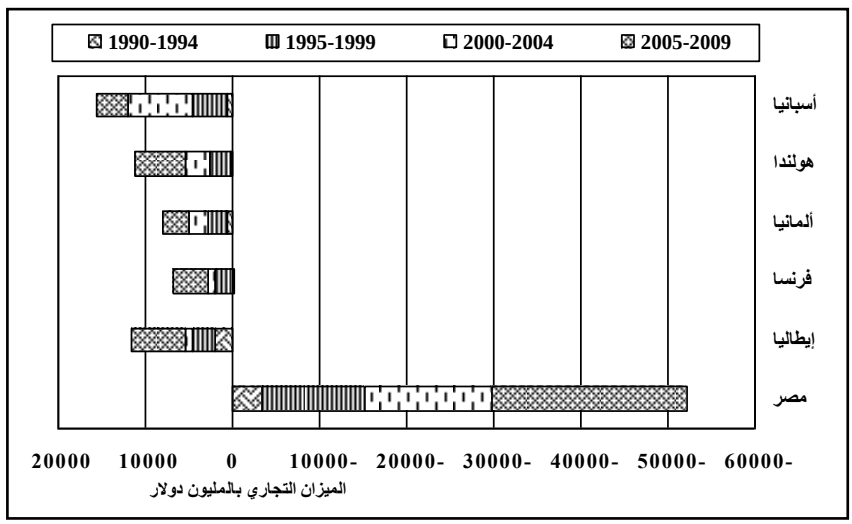

شكل (١٤) الميزان التجاري بين مصر وبعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

وتمر مصر بأزمات اقتصادية مؤثرة على تجارتها الخارجية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي حالياً منها أزمة الوقود والطاقة وأزمة الخبز وأزمة عدم توافر النقد الأجنبي لشراء كافة المستلزمات التي تحتاج إليها مصر، ومن ثم أدي ذلك إلى تذبذب العلاقة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي في ظل السياسة الحالية فيما بعد ثورة ٢٥ يناير واضطراب التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي.

خامساً: مشكلات مستقبل المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبي:

أبرزت الشراكة التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي التفوق التجاري لصالح دول الاتحاد وخاصة أن التجارة الخارجية لمصر مع دول الاتحاد بها بعض نقاط الضعف التي ليست في صالح مصر، والتي تؤثر على مستقبل شراكتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي.

١. العجز في الميزان التجاري:

لقد أثبتت العلاقة المصرية مع دول الاتحاد الأوربي مدي ضعف الميزان المصري في تجارتها الخارجية وقوته لصالح دول أوروبا، كما يعيد التفكير في تطوير الوضع التجاري المصري.

٢. قلة تنوع المنتج المصري في الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي:

إن الصادرات المصرية تمثل في معظمها موارد خام كالفاكهة والبطاطس والقطن الطويل التيلة، بجانب المنتجات نصف المصنعة كالغزل والأقمشة والملابس القطنية وغيرها.لذا معظم صادرات مصر مواد خام نصف مصنعة

٣. تدفق السلع الاستهلاكية من دول الاتحاد إلى مصر:

أغلب السلع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي سلعاً استهلاكية يأتي في مقدمتها القمح والذرة والدقيق، حيث بلغ كمية الواردات منها ٥٠٠ ألف طن متري عام ٢٠٠٩، بعد أن كانت ١٩٠ ألف طن عام ١٩٩٠، يليه استيراد السولار والبنزين الذي تستهلكه مصر بشكل كبير بكمية تقدر بنحو ٨٠ ألف طن متري عام ٢٠٠٩، بجانب الأخشاب بكمية ٩٥ ألف طن متري، ثم الخامات الصناعية مثل: البوكسيت والفحم حيث بلغا معاً ١٤٠ ألف طن متري عام ٢٠٠٩.

٤. تركز الشراكة التجارية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي:

يتركز النشاط التجاري مع تسع دول أبرزهم خمس دول هي: ألمانيا وفرنسا إيطاليا وهولندا وأسبانيا، بجانب دول أخرى من جملة ٢٨ دولة لتمثل ١٨.٧% من جملة هذه الدول، مما يدل علي ضعف منتجات مصر في منافسة سلع أخرى لدول استونيا وفنلندا وألمانيا واليونان والمجر وايرلندا وإيطاليا ولاتفيا ولتوانيا ولوكسمبورج ومالطة وهولندا والبرتغال وأسبانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص لذا تركز مصر مع تسع دول منها فقط يمثل قصوراً في السياسة التجارية لمصر لذا لابد لها من التوسع في حجم التجارة مع دول الاتحاد الأخرى وتنويع المنتج المصري وزيادة حجمه وكميته في المستقبل.

لذا فقد حققت مصر من الشراكة عدة امتيازات قد تؤثر علي مستقبلها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، وهذه الامتيازات قد مثلت منجزات مصرية لتعميق التعاون التجاري بين مصر كدولة ممثلة لحوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي، وأبرز هذه الإنجازات ما يلي:

- وضع اتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي علي تحرير شبه كامل لتجارة السلع الزراعية وهي أول خطوة لإبراز المنطقة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في تحرير الصادرات المصرية لدول أوروبا وذلك من خلال فترة انتقالية متدرجة حتى عام ٢٠١٩.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الجات بجانب تخفيض الرسوم على الواردات الأوروبية لمصر بنسبة ١٤% بعد أن كانت ٤٥% (www.egy-euro.com).
- إبراز الهدف المحوري من الشراكة المصرية- الأوروبية وهو إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر وأعضاء الاتحاد الأوروبي، ويتطلب ذلك العمل علي التنسيق بين الحكومة المصرية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي واستمرار تدرج الإعفاء الجمركي كما سبق الإشارة حتى عام ٢٠١٩، وبالتالي فإن ذلك سيفتح لمصر الباب لتعزيز علاقات التعاون مع ٢٨ دولة تمثل دول الاتحاد الأوروبي التي يبلغ ناتجها القومي الإجمالي لهذه البلدان عشرة تريليونات دولار من استثماراتها، وتتمتع بأكبر قوة شرائية في العالم مما يمثل فائدة لمصر لتطوير منتجها لغزو أسواق باقي دول الاتحاد الأوروبي وتقوية الشراكة التجارية المصرية – الأوروبية (Edwen, J.,2010, p21).
- توقيع بروتوكول تحديث الصناعة المصرية بدعم من دول الاتحاد الأوروبي وفتح المنتج المصري من المصنوعات في السوق الأوروبي، وقد تم توقيع الاتفاق بقرار جمهوري رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠٠٩، حي تسهم دول الاتحاد في تطوير قطاعات معينة من الصناعات بسبب الطلب علي منتجاتها بدعم ٢٥٠ مليون يورو لتستفيد ١٥٠٠ منشأة صناعية متوسطة وصغيرة من هذا التطوير وخاصة صناعة الملابس الجاهزة، ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، والأثاث، والصناعات على الخامات الزراعية ودباغة الجلود، بجانب صناعة نظم المعلومات والاتصالات كخدمات شراكة بين الجانبين، مما يؤثر علي الناتج القومي المصري في المستقبل القريب لو تم تنفيذ تلك البروتوكولات في تطوير الاقتصاد المصري (Simon, B., 2010, p412).

- توقيع بروتوكولات زيادة حجم الصادرات المصرية للسوق الأوروبي مع دول الاتحاد وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية في دول رومانيا وبلغاريا وسلوفينيا ولتوانيا واستونيا والمجر وقبرص وذلك لدعم الصادرات المصرية ذات الطلب عليها في هذه الدول. وقد أمكن توقيع اتفاقيات لتحرير التجارة بين مصر وباقي دول الاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠٢٥ وبخاصة للسلع المنزرعة كالفواكه والخضروات والبطاطس والأسمدة والسبائك الصلبة والمنسوجات القطنية (www.egy-euro.com).

ويمكن عمل إسقاط لحجم الصادرات المستقبلي من خلال الشراكة المصرية التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي خلال ال ٢٥ عاماً القادمة. ويبين جدول (١٧) النمو التجاري لمصر مدي انخفاض قيم الصادرات علي مدار الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، علي الرغم من الشراكة التي تعود إلي منتصف الثمانيات من القرن الماضي، إلا أنه من الوضع القائم مع فتح منطقة صادرات وواردات حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية في باقي دول الاتحاد، فإنه المتوقع أن ترتفع قيم الصادرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلي ١١٨٢٢ مليون دولار وقد ترتفع إلي ١٦٥٥٨ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، ومن المحتمل أن تقفز إلي ٢٤٨٣٧ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥.

جدول (١٧) معدلات النمو الحالي والمستقبلي لحجم الصادرات وقيمته بين مصر الاتحاد الأوروبي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.

السنوات	قيم الصادرات	معدل النمو السنوي
٢٠١٠-٢٠١٥	١١٨٢٢	٣.٦
٢٠١٥-٢٠٢٠	١٦٥٥٨	٦.٧
٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٤٨٣٧	٨.١

المصدر/ مجلس الوزراء، مركز المعلومات، تقارير التجارة الخارجية لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي، واستخدام معادلة الإسقاط التجاري لتحديد النمو خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥، من إعداد الباحثة.

وهذا يتطلب عدة اعتبارات منها تقوية الشراكة التجارية لمصر مع دول الاتحاد الأوروبي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بعد الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية المتعثرة حالياً، مع تنوع المنتج المصري في السوق الأوروبي، وتحقيق استثمارات مرتفعة لزيادة الناتج القومي لمصر خلال العشرين عاماً القادمة، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق استقرار سياسي مرهون بتقدم اقتصادي وبروز حركة

---

(1) $GR = \frac{1}{L} LN \frac{T2S}{T1S}$

حيث أن T2S قيم الصادرات الجديدة السنوية، وt1s الصادرات السابقة، وt الفترة الزمنية، وLn معامل ثابت، وGR معدل النمو التجاري السنوي، أنظر: محمد خميس الزوكة، ١٩٨٨، ص ١٤٢,

تصنيع محلي تسمح بقيام منطقة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، يمكن من خلالها إزالة الحواجز الجمركية مع تعاقي الاقتصادي المصري ودفع عجلة التنمية إلي الأمام، مما يشجع دول الاتحاد الأوروبي إلي زيادة استثماراتها في مصر، وفتح أسواق جديدة بين الطرفين، مع منح مصر قروضاً ميسرة وذات أجل طويل يمكن الاستفادة منها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة المصانع المغلقة والمتعثرة علي العمل للنهوض بالاقتصاد المصري.

وبوجد عدة مشكلات تواجه مصر مع السوق الخارجي بالاتحاد الأوروبي ومنها ما يلي :

- تذبذب حركة التبادل التجاري بين دول الاتحاد ومصر وخصوصا في عمليتي الصادرات والواردات.
- انخفاض حجم التبادل حيث انخفاض الصادرات المصرية لدول الاتحاد والتي تتمثل في السلع والمنتجات الخام ونصف المصنعة
- استيراد مصر للسيارات والآلات والمعدات يشكل كبير من السوق الأوروبي
- استيراد مصر كميات كبيرة من القمح والسولار والبنزين

الحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلات تتمثل في.:

- وضع معايير جودة للمنتجات المصرية لثبات عملية التصدير ودراسة السوق الأوروبي جيدا وتحديد المنتجات التي يحتاجها السوق الأوروبي ودول أوروبا من مصر وتطويرها وتحسين جودتها بما يتفق مع المعايير العالمية
- زيادة المعروض من المنتجات المصرية التي تصدر إلى السوق الأوربية والتركيز على المزايا المطلقة للمنتجات المصرية التي تلاقى اهتمام وتحتاج من دول السوق مثل العصائر،والفواكه المصرية،الموالح،البطاطس وكذلك المنتجات الخاصة بالمواد الكيماوية،وغيرها من المنتجات المصرية التي يحتاجها السوق
- الاهتمام بالتسويق للمنتجات المصرية داخل السوق الأوروبي وفتح توكيلات تجارية جديدة في السوق لدعم الشراكة وتشجيع الصادرات المصرية
- خفض الواردات المصرية من السوق الأوروبي وخصوصا في منتجات يمكن زيادة إنتاجها في مصر وترشيد استهلاكها كالبنزين،والسولار،والقمح

الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة البحثية عن موضوع الشراكة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

- أبرزت الشراكة التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي أن قيم الصادرات المصرية تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض علي مدار الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ أي خلال العشرين عاماً الماضية، وهذا مؤشر علي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لمصر مما يمثل عنصر ضعف اقتصادي لمصر في ظل الشراكة التي من جانب واحد.
- قيم الصادرات بلغت ٦١١٢ مليون جنية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وانتهت بنفس القيمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ والتي وصلت إلي ٩٨٥٢ مليون جنية.
- تفاوت مكونات الصادرات المصرية إلي السوق الأوروبي وخاصة دول فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا وهولندا حيث شملت: المنتجات الزراعية والمعدنية والنسيجية والقطن والمنتجات النباتية والكيماوية.
- ارتفعت قيم الواردات المصرية بين مصر ودول الاتحاد حيث بلغت للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ نحو ٩٤٤٢ مليون دولار، ووصلت إلي ٣٢٤١٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لذا ارتفعت نسبة الزيادة إلي ٢٥.٤%.
- أهم المنتجات التي تستوردها مصر من دول الاتحاد الأوروبي هي: القمح والبنزين والسولار والذرة والأخشاب والبوكسيت الخام.
- الشراكة مع الدول الأوروبية قديمة وتعود إلي منتصف السبعينيات القرن الماضي عندما كانت هناك الجماعة الأوروبية.
- الميزان التجاري الإجمالي بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي لصالح دول الاتحاد تماماً.

المصادر والمراجع:

أولاً– اللغة العربية

١. أحمد عباده سرحان وآخرون (١٩٦٩)، تحليل الانحدار والارتباط في المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير وزارة الخارجية عن الشراكة المصرية الأوروبية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩م.
٣. رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير عن كميات الواردات والصادرات من وإلي الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩.
٤. مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠١٠)، بروتوكولات الشراكة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي.
٥. مجلس الاتحاد الأوروبي، تقارير الشراكة التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول العالم النامي، لأعوام ٢٠١٠-٢٠١١.
٦. مجلس الوزراء المصري، اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، يونيو ٢٠٠٤، المجلد ١٠، ٢٠٠٩.
٧. محمد خميس الزوكة (١٩٨٨)، بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٨. ـــــــــــــ (١٩٩٢)، جغرافية النقل والتجارة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٩. ـــــــــــــ (١٩٩٩)، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٠. هالة محمد أبو العنين (٢٠٠٧)، التجارة الخارجية لمصر منذ منتصف القرن العشرين دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة المنصورة.
١١. وزارة الخارجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير عن الصادرات والواردات المصرية، للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩.

ثانياً– اللغة الانجليزية:

12. Alfried, G., (2003): Trade Statistic Analysis, Longman, London.
13. Edmen, P., (2009), Egypt External Trade with European Union, 2nd edition, Longman, London.
14. Edwen, J., (2010), European-Egyptian External Trade, Review, Economic Publications, Vol. IX.
15. John, S., (2011), The economic relation among Egypt and European union, the economic magazine, vol., p.112
16. Simon, B., (2010), The European Union Role In The Economy of Developing Countries, Easter L.T.D, New York, USA.
17. Stephn, G., (2005), The Economic International, Longman, London.
18. William, B., (2013), The political statue in European union towards Egypt and Arabian states, the economic magazine vol., 201.
19. www.egy-eurotrade.org.eg. Reports About The Partners In International Trade, 1990-2000.
20. www.worldtrade.org.net, Reports About International Trade, 1990-2005.